اتجاهـات المواطنـين في المحافظـات الأردنيـة نحو الانتخابات النيابية لعام 2013 (دراسة إحصائية تحليلية)

محمد كنوش الشرعة *

ملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على اتجاهات المواطنين في المحافظات الأردنية نحو الانتخابات النيابية لعام 2013، من خلال التعرف على سير إجراءات إدارة العملية الانتخابية، ومدى علاقة الديمقراطية بالانتخابات بأداء مجلس النواب، بالإضافة إلى أهمية المشاركة السياسية في العملية الانتخابية. وقد شملت عينة الدراسة التي اختيرت بطريقة عشوائية من محافظات المملكة الاثنتي عشرة على (5628) استبانة، كما تم تصميم استبانة لقياس اتجاهات المواطنين نحو الانتخابات النيابية، تكونت من (45) فقرة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن مؤشر الرضا عن أداء المجلس النيابي بشكل عام كان ضعيفا إلى حد بعيد. وأن نسبة الرضا عن النظام الانتخابي المعمول به حالياً (الصوت الواحد) كانت حوالي 21%، وفضلت الأغلبية الباقية نظام القائمة العامة، أو الجمع بين نظامي القائمة والصوت الواحد.
2. جاءت اتجاهات العينة مؤيدة لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها وبدون تأجيل، حيث شكلت ما نسبته 81.82% من مجملها.
3. أنه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المواطنين نحو الانتخابات النيابية لعام 2013 بسبب الاختلاف في متغيرات (العمر، مكان الإقامة، المستوى التعليمي) على أداة الدراسة ككل، أو على مجالات أداة الدراسة؛ في حين أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الانتخابات النيابية لعام 2013 على الأداة ككل، تعزى إلى متغير الجنس حيث كانت الفروق لصالح الذكور.

مقدمة:

خلال القرنين الماضيين أصبحت المؤسسات أو الهيئات الانتخابية أو ما يُعرف بـ "Electoral Institutions" تلعب دوراً مهماً في العملية السياسية في معظم دول العالم. إن الشكل الذي تتخذه الهيئات الانتخابية والوظائف التي تمارسها تختلف من دولة أو نظام سياسي

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2013.

* قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

إلى آخر، إلا أن مدى ديمقراطية وحرية ونزاهة الانتخابات يمكن قياسها ببساطة بالتداول السلمي للسلطة، أو بلغة أخرى بمدى إمكانية وصول المعارضة إلى السلطة، ذلك أن بعض الأنظمة التسلطية تجري انتخابات وتدعي الديمقراطية، إلا أنها لا تسمح للمعارضة بالمشاركة في هذه الانتخابات، أو الوصول إلى السلطة عن طريق صندوق الاقتراع، حيث يتم تزوير الانتخابات وإظهار النظام السياسي بمظهر ديمقراطي وشرعي يحظى بقبول ودعم الجماهير. وبلغة أخرى يمكن القول أن الانتخابات الحرة النزيهة التي يسمح فيها للناخبين بالتعبير عن آرائهم بحرية هي أحد مقاييس النظام الديمقراطي.

والأردن من أوائل الدول العربية التي بدأت بمسيرة التحول نحو الديمقراطية، إذ اتجه إلى هذا النهج الديمقراطي منذ أواخر العقد الماضي، وبالتحديد منذ عام 1989، الأمر الذي استدعى العودة إلى الحياة النيابية وإجراء انتخابات دورية وبشكل منتظم منذ ذلك التاريخ تقريباً، وهذا من أبرز مظاهر التحول الديمقراطي. بالرغم من غياب دور فاعل ومؤثر لمؤسسات المجتمع المدني في هذه الانتخابات؛ إذ لا تزال العشائرية والإقليمية الضيقة والمصالح الخاصة هي التي تحكم العملية الانتخابية فضلاً عن أنه منذ عام 1993 فإن الانتخابات في الأردن تجري وفق قانون مؤقت يسمى بقانون الصوت الواحد، بالرغم من أن هناك شبه إجماع بين معظم التيارات السياسية في الأردن على أنّ هذا القانون قد أثر سلباً على المسيرة الديمقراطية في الأردن.

وكما أشرنا سابقاً، إذا كانت الانتخابات الديمقراطية الحرة النزيهة هي أحد معايير النظم السياسية الديمقراطية الحديثة، فإن إجراء هذه الانتخابات بشكل دوري ومنتظم Free and regular elections أمر ضروري لتعزيز الاتجاهات الديمقراطية للدولة. ومنذ بدء التحول الديمقراطي في الأردن عام 1989، مرت التجربة الأردنية في هذا المجال بعدد من التغيرات المختلفة، غير أن مدى إيجابية أو سلبية هذه التغيرات هو موضع نقاش دائم في الأدبيات السياسية الأردنية، وتسعى هذه الدراسة إلى قياس موقف المواطن الأردني من هذه التحولات والتغيرات، ومدى انعكاسها على سلوكه السياسي، ممثلا بالمشاركة السياسية في الانتخابات.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال كشف اتجاهات المواطنين نحو الانتخابات النيابية لعام 2013، وتقييم أداء المجلس النيابي الحالي من وجهة نظر المواطنين، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة إدراك المواطنين لمفهوم العملية الانتخابية، ودورها في تعزيز العملية السياسية، وإرساء النهج الديمقراطي في الأردن، وتقييم اثر التحولات على السلوك السياسي باتجاه المشاركة السياسية. وتمثل قاعدة معلومات أولية لرصد اتجاهات المواطنين نحو الانتخابات البرلمانية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات المواطنين نحو الانتخابات النيابية لعام 2013، وذلك من خلال ما يلي:

1. استطلاع رأي الشعب الأردني في الانتخابات وأهميتها.
2. التعرف على سير إجراءات إدارة العملية الانتخابية.
3. التعرف على طبيعة الهيئة المستقلة ودورها في العملية الانتخابية.
4. التعرف على مدى علاقة الديمقراطية بالانتخابات وأداء مجلس النواب.
5. التعرف على أهمية المشاركة السياسية في العملية الانتخابية.
6. التعرف على موقف الأردنيين من تمثيل المرأة والكوتا النسائية.
7. رصد وتحليل الموقف الأردني من التيارات السياسية الحزبية ودورها في الانتخابات النيابية.
8. التعرف على طبيعة نظام الانتخاب الأردني ومدى ملاءمته للعملية الانتخابية.

فرضية الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى فرضية مفادها: هنالك علاقة ارتباطية بين النظام الانتخابي ونوعية المؤسسة التمثيلية ومدى المشاركة الشعبية في العملية الانتخابية.

تساؤلات الدراسة:

1. ما هي اتجاهات أبناء المجتمع الأردني نحو لانتخابات النيابية لعام 2013 في ضوء ما يلي:
   - إدارة العملية الانتخابية.
   - علاقة الديمقراطية بالانتخابات وأداء مجلس النواب.
   - المشاركة السياسية في العملية الانتخابية.
   - طبيعة النظام الانتخابي الأردني.
2. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أبناء المجتمع الأردني نحو الانتخابات النيابية لعام 2013 للمتغيرات المستقلة والشخصية (الجنس، العمر، مكان الإقامة، المستوى التعليمي)؟
3. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أبناء المجتمع الأردني نحو الانتخابات النيابية لعام 2013 تعزى إلى متغير (الانتماء السياسي)؟

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من عينة عشوائية ممثلة من أبناء المجتمع الأردني في محافظات المملكة الاثنتي عشرة حيث تم توزيع الاستبانة على (6560) مواطنا، عاد منها (5941) استبانة، كما تم استبعاد (313) استبانة غير صالحة للتحليل، وهي نسبة ممثلة وكافية حسب أسس إجراء الدراسات الميدانية. لذا أصبح العدد النهائي للاستبيانات (5628) استبانة تم التعامل معها كعينة للدراسة أي ما نسبته (85.79%)، بغية الوصول إلى نتائج ملموسة علما بأن عدد الأفراد الذين لديهم حق الانتخاب في المجتمع الأردني يزيد عن مليونين ونصف ناخب وناخبة.

أداة الدراسة:

من أجل جمع المعلومات الأولية من أفراد العينة، قد تم تصميم استبانة لقياس اتجاهات المواطنين نحو الانتخابات النيابية لعام 2013، مكونة من (45) فقرة، وزّع منها (37) سؤالاً على أربعة محاور رئيسية خاصة بالدراسة، وتشمل الأسئلة من (1-37)، إضافة إلى أن هناك (8) أسئلة من نوع الاختيار من متعدد، وتشمل الأسئلة من (36-45)، لقياس عملية اختيار المرشح وتقييم أداء مجلس النواب والتيارات السياسية التي تعبر عن اتجاهات المواطنين، وذلك من أجل الحصول على معلومات أكثر دقة كما يلي:

- إجراءات الانتخابات (إدارة العملية الانتخابية) وشملتها الأسئلة التالية: (3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 11، 30، 31، 35، 36).
- علاقة الديمقراطية بالانتخابات وأداء المجلس، وشملتها الأسئلة التالية: (1، 2، 10، 12، 19، 24، 25، 26، 27، 28، 33، 34).
- موضوعات خاصة بالانتخابات والمشاركة السياسية وشملتها الأسئلة التالية: (13، 14، 15، 16، 17، 18، 32، 37).
- النظام الانتخابي وشملته الأسئلة التالية: (20، 21، 22، 23، 29).

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الإطار النظري لمفهوم الانتخابات وأنواعها، من خلال استخدام المنهج الكمي والمقارن في بعض الحالات المحددة؛ لمعرفة أوجه الشبه والخلاف بين مواقف المبحوثين.

صدق وثبات الأداء:

قام الباحث بعرض الاستبانة قبل توزيعها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاصات المختلفة، لإبداء الرأي حول صياغة الفقرات وملاءمتها، وحذف أو إضافة أي فقرة يرونها مناسبة،

وأخذ الباحث بملاحظات المحكمين، حيث تم تعديل الفقرات حسب ما رأوه مناسبا، وبذلك أصبحت الاستبانة صالحة لغايات إجراء الدراسة.

وقد تم التأكد من ثبات الأداة، من خلال استخدام معادلة الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) وقد بلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا (0.86) وهذا مؤشر قوي على أن فقرات الاستبانة مناسبة لأغراض هذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات والأدبيات التي تناولت العملية الديمقراطية في الأردن بمختلف أبعادها، بيد أن هذه الدراسات تناولت جزئيات معينة تتعلق بالتنمية السياسية ومسألة الديمقراطية والعملية الانتخابية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويمكن أن نذكر منها الدراسات التالية:

1- مؤلف جماعي لمركز الأردن الجديد (1995) بعنوان "الأنظمة الانتخابية المعاصرة" الذي اشتمل على عدة مواضيع عالجت العملية الانتخابية من معظم مجالاتها، كدور الأحزاب والديمقراطية والنظام الانتخابي الأردني، من حيث قانون الصوت الواحد، والكوتا، والدوائر الانتخابية، وقضايا الثقة العامة الشرعية، ومراقبة عملية الانتخاب، ودور وسائل الإعلام في العملية الانتخابية. وأكد الكتاب على أهمية الانتخابات في إرساء العملية الديمقراطية وترسيخها، ودور الأحزاب والقوى السياسية في العملية الانتخابية، وإعطاء دور للقضاء في الإشراف على الانتخابات، والبت قي الطعون من قبل محكمة مختصة وليس مجلس النواب.

2- دراسة (الخزاعلة، 1996) بعنوان المشاركة السياسية بين الحزبية والقبلية، فقد بحثت الدراسة في واقع المشاركة السياسية في المجتمع الأردني والقوى الاجتماعية المشاركة فيها، وقد وصلت الدراسة إلى أن العلاقات والروابط العشائرية تلعب دورا رئيسيا في المشاركة السياسية في العملية الانتخابية، وبينت الدراسة أنه كلما كبرت الدائرة الانتخابية من حيث عدد السكان وعدد الناخبين، ازدادت أهمية الولاءات والانتماءات السياسية الحزبية، وقلّت أهمية الانتماءات والولاءات العشائرية في العملية الانتخابية.

3- دراسة (أبو رمان، 2003) بعنوان "قراءة أولية في الانتخابات النيابية في قضايا المجتمع المدني"، بينت الدراسة واقع الانتخابات النيابية، وقامت بتحليل النتائج والتعرف على مختلف جوانب العملية الانتخابية. وأكدت الدراسة على أن قانون الانتخابات لعام 2001 قد أسهم في تذليل العديد من الصعاب التي رافقت الانتخابات السابقة، حيث تميزت الانتخابات بارتفاع معدلات الاقتراع وسلامة العملية الانتخابية بشكل عام.

4- دراسة (الزعبي، 2003) "الانتخابات آلية الديمقراطية" الحالة الأردنية، انتخابات عام 2003، تتبعت الدراسة مسيرة الحياة النيابية وتطورها التاريخي في الأردن، والتطور العملي

للعملية الانتخابية في الأردن، منذ تأسيس الأمارة، وتحديدا انتخاب أول مجلس تشريعي عام 1929، وتطور النظام الانتخابي الأردني ومسيرة العملية الديمقراطية الأردنية، وأهمية انتخابات عام 2003، ومشاركة المرأة فيها من خلال نظام الكوتا النسائية. كما بينت الدراسة أن الدعاية الانتخابية ركزت على الهموم الداخلية، وأظهرت المتغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت على العملية الانتخابية لعام 2003.

5- دراسة (الشرعة، 2005) بعنوان اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني نحو التنمية السياسية، دراسة ميدانية، تناول الباحث فيها مفهوم التنمية السياسية وأهدافها وأدواتها ومجالاتها وتحدياتها، كما تم فيها استخدام منهج التحليل الإحصائي، بهدف التعرف على اتجاهات أعضاء مجلس الأمة لعملية التنمية السياسية في الأردن. وخلصت الدراسة إلى أن التنمية السياسية تحتاج إلى إعادة النظر في آليات الوصول لمقعد نيابي، وذلك من خلال العمل الحزبي المنظم، علما بأنّ هناك درجة عالية من الإدراك لمفهوم التنمية السياسية لدى أعضاء مجلس الأمة.

6- مؤلف مركز القدس للدراسات السياسية (2005) فعاليات واقع المؤتمر الذي عقد في عمان 20-2004/11/21 بعنوان "انتخابات 2007.... نحو قانون انتخابات عصري" اشتمل على عدة دراسات حول وجهة نظر الأحزاب السياسية، وقراءة في قانون الانتخاب الأردني الحالي، ونظرة في الأنظمة الانتخابية المعاصرة، ورؤية مشتركة نحو مشروع قانون انتخابات جديد، وخلصت الدراسة إلى أهمية تمكين المرأة الأردنية من الوصول إلى البرلمان، وتمكين الأحزاب السياسية من المشاركة بشكل واسع من خلال اعتماد نظام انتخاب عصري ومتطور، وإعادة النظر في تمثيل المواطنين في البرلمان، وإعادة النظر في توزيع مقاعد البرلمان والدوائر الانتخابية وإعادة ترتيبها، واحترام حقوق المواطن وحرياته الأساسية، والمطالبة بإلغاء مبدأ الكوتا من خلال وجود قانون انتخاب ديمقراطي وقانون أحزاب عصري.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات السابقة، إلا أن أهمية وخصوصية هذه الدراسة جاءت من كونها أجريت للتعرف على اتجاهات المواطنين نحو الانتخابات النيابية لعام 2013، وقد حاولت الكشف عن رؤيتهم حول أهمية الانتخابات النيابية، التي تشهد حراكا سياسيا واجتماعيا في المرحلة التي تسبق الانتخابات وما بعدها، ودورها في إرساء النهج الديمقراطي وتطلعات المواطنين نحو تحقيق إصلاحات ديمقراطية حقيقية.

الإطار النظري للدراسة: تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

ارتكزت هذه الدراسة إلى عدد من المفاهيم المركزية وهي:

1. مفهوم الاتجاه: (Attitudes)

ينظر إلى الاتجاهات في هذه الدراسة على أنها تصورات الأفراد وانطباعاتهم واستعدادهم المسبق لاتخاذ موقف، أو التصرف بطريقة معينة يكتسبونها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية. ويعدّ الاتجاه السياسي نسقًا من المؤشرات التي توضح مسارا في السلوك السياسي لفرد أو لجماعة، وقد يكون هذا النسق ذا مرجعية فكرية أو عقائدية، أو توجها عمليا يعمل على تحديد خبرات الفرد، والمحافظة عليها، وإبقائها ثابتة، بالرقم من التغير الذي يحصل في العالم، وهذا يوجب عليهم تغيير اتجاهاتهم سواء قبلوا ذلك أو رفضوه. (حلمي،1977:ص3) علما بأن أفضل وسيلة لتفسير عملية تغيير الاتجاهات هي وضع العمليات العقلية – التي تنشأ لدى المتلقي اليقظ بمجرد تعرضه للمثير ألإقناعي – في الاعتبار. (زغيب، 2004:ص23) وتختلف الاتجاهات في قابليتها للتغيير، ويرجع هذا الاختلاف إلى عوامل تتصل بالاتجاهات التي تكونت عند الشخص، كما يرجع ذلك أيضا إلى عوامل تتصل بشخصية الفرد الذي يحمل هذه الاتجاهات، وإلى عوامل أخرى تتعلق بالجماعة التي ينتمي إليها الشخص صاحب الاتجاهات، وبخصائص عضوية الشخص في الجماعة.(حلمي، 1977:ص3) وتتمثل أهمية الاتجاهات أيضا في أنها تعكس أدراك الفرد للعالم المحيط به، واستخدامه، أو معالجته للمعلومات عن هذا العالم. (خليفة ومحمود، 1997: ص5).

ويعرف دانيال كاتز (Daniel Katz) الاتجاه بأنه ميل او استعداد لدى الفرد لتقييم بعض الرموز أو المواضيع أو الأفكار في محيطه بطريقة إيجابية أو سلبية، ويرى أن الرأي هو تعبير كلامي عن الاتجاه، ومن الممكن أن يتم التعبير عن الاتجاه بطريقة سلوكية غير كلامية. Daniel (Katz, 1960: pp, 163-204)

ويعرفه قوردن ألبورت (G.W. Alport) بأنه "حالة من التهيؤ العقلي والعصبي التي تنظمها الخبرة السابقة والتي توجه استجابات الفرد للمواقف او المثيرات المختلفة". ويعتقد أن هذا التهيؤ ربما ينجم عن عملية التفاعل الآني بين الفرد ومحيطة البيئي، (G.W. Alport, 1935, p.8). كما يعرفه سميث (Smith) بأنه ميل لدى الفرد يدل على أفكار ومشاعر وأفعال، وهو ميل أو قابلية أو استعداد نحو مفاهيم سياسية واجتماعية ومعتقدات أخرى. (Smith,1973: PP, 57-82).

2. المشاركة السياسية: (Political Participation)

تعدّ المشاركة السياسية أمرا ضروريا واجبا على جميع المواطنين، فكلما زادت المشاركة السياسية كان ذلك دليلا على صحة المناخ السياسي وسلامته. حيث تعدّ المشاركة السياسية أفضل وسيلة لحماية مصالح المواطنين، التي هي شرط أساسي من شروط الديمقراطية. وهناك تعاريف عدة لمفهوم المشاركة السياسية تعكس خلفيات أيديولوجية وسياسية؛ فيعرفها البعض أنها مجموعة الممارسات التي يقوم بها المواطنون للتأثير في العملية السياسية للنظام السياسي، وتهدف إما إلى صنع، أو تنفيذ، أو مراقبة تنفيذ القرار السياسي (عبدالله ربيع، 1971ص217). أما (Nie and Verba) فيعرفها بأنها مجموعة من الأنشطة القانونية يمارسها المواطنون بهدف التأثير في اختيار المسؤولين، والتأثير على سلوكهم وأفعالهم وعلى القرارات التي يتخذونها، كما أن المشاركة السياسية ترتكز في قدرة المواطنين على التأثير في القرارات الحكومية Nie and (Verba, 1977:p.328)، ولا تقتصر المشاركة السياسية على المشاركة بالانتخابات سواء بالتصويت أو الترشيح، بل تشمل أنشطة عديدة ومتنوعة، منها قراءة المقالات السياسية أو متابعة الأخبار بانتظام، أو حضور محاضرة سياسية، أو ندوة أو مسيرة أو مظاهرة، أو الانتماء إلى حزب أو هيئة، تسعى إلى تحقيق مصالح أعضائها؛ فهذه كلها تعبر عن المشاركة السـياسية و(Martin 1981: (p.268). أما عن سبب مشاركة الأفراد سياسيا فيعود إلى عدة دوافع منها: الدوافع النفسية بغرض تحقيق الثقة بالنفس والطمأنينة، أو كتعبير عن وعي سياسي يعكس المشاركة كواجب وطني، أو كأداة للتعبير عن مطالب سياسية أو اجتماعية بهدف تحقيقها، أو بدوافع دينية أو عرقية، أو خوفا من السلطة، أو طلبا لمنصب، أو كسياسة دفاعية ضد خطر متوقع، أو كمظهر من مظاهر التضامن العائلي أو القبلي (أبرنش، 1999:ص248).

3. الانتخابات: (Elections)

تعدّ الانتخابات النيابية أهم الضمانات الرئيسية للعملية الديمقراطية، وهي حجر الأساس في تعزيز الانتماء الوطني، وهي عنصر رئيسي من عناصر الديمقراطية الحديثة، وأصبحت الانتخابات وسيلة لتمييز الدول الديمقراطية الحديثة عن غيرها من تلك الدول غير الديمقراطية، لما توفره من فرص حقيقية للمشاركة في العملية السياسية، وهي المشاركة الفعلية في عملية صنع القرار، عن طريق إيصال ممثلي الشعب إلى هرم السلطة التشريعية، كي يتمكنوا من مراقبة السلطة التنفيذية في مجال إدارتها للدولة، وتشريع القوانين الناظمة للحياة السياسة. ويمكن تحديد أبعاد هذه المسألة في:

أ. مفهوم الانتخابات:

إن الانتخابات هي أفضل وسيلة عملية لإقامة حكومة ديمقراطية، تمثل جميع أطياف المجتمع وشرائحه، ويتمثل ذلك في أيجاد قانون انتخاب مناسب، يراعي المساواة والعدالة بين جميع المواطنين في مختلف الدوائر الانتخابية، وتوزيع المقاعد لتتناسب مع عدد السكان والمساحة الجغرافية. فالانتخابات تعدّ أيضا وسيلة من وسائل الرقابة والمحاسبة، الأمر الذي يجعل المسؤولين يشعرون بالمسؤولية تجاه الأشخاص الذين انتخبوهم، كما أنها تسهم في بلورة الرأي العام لدى المواطنين، وتساعد على نمو الوعي السياسي عندهم. (معجم العلوم السياسية الميسر، 1985: ص، 33-36).

ويعرف الانتخاب بأنه طريقه لاختيار الأشخاص لتولي مناصب معينة، عن طريق اختيارات الناخبين المؤهلين للتصويت، ضمن عملية منظمة، وفق أحد أنظمة الاقتراع المعتمدة دوليا. (المعجم الحديث للتحليل السياسي، 1999:ص، 140) فهي إذا وسيلة ديمقراطية لانتخاب ممثلي الشعب ضمن شروط واضحة تحددها القوانين الخاصة بها، كالجنسية والأهلية العقلية والصلاحية الأدبية.(موسوعة علم السياسة، 2004: ص 83).

ب. نظم الانتخابات: (Electoral System)

تختلف نظم الأنظمة الانتخابية حسب طبيعة النظام السياسي، والوضع الدستوري، وعلاقات القوى السياسية المهمة داخل النظام السياسي، وسلم أفضلياته، ومدى ملاءمته لطبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والتاريخية، التي تمر بها البلدان المختلفة. علما بأنه لكل نظام انتخابي حسناته وسلبياته، ولا يوجد نظام انتخاب مثالي، أو خالٍ من العيوب، وسوف تتعرض دراستنا لذكر هذه الأنظمة الانتخابية التالية:

1. **نظام الانتخاب الشامل ونظام الدوائر**. ويستخدم في انتخابات رئيس الجمهورية في الدول الرئاسية. بينما يستخدم نظام الدوائر لانتخاب المجالس التشريعية.
2. **نظام الانتخاب المباشر وغير المباشر**. يقوم الناخبون باختيار ممثليهم في نظام الانتخاب المباشر بصورة مباشرة، دون وساطة أي طرف آخر كالأحزاب أو المندوبين. أما نظام الانتخاب غير المباشر فيتم عن طريق اختيار الناخبين، أو مندوبين عنهم يشكلون الكلية الانتخابية. (انتخابات 2007: نحو قانون انتخاب عصري، 2005: ص 91-88).

3. نظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة:

أ- نظام الاقتراع الفردي التعددي، يقوم على أساس الاقتراع في دوائر متعددة، يكون لكل دائرة نائب واحد، ويفوز المرشح الذي يحصل على العدد الأكبر من الأصوات بمقعد الدائرة. (غالي وعيسى، 1989: ص، 258-261).

ب- نظام الأغلبية على جولتين، حيث يتم تقسيم البلاد على عدد كبير من الدوائر، يتناسب مع عدد السكان، بشرط أن يحصل المرشح على 50% + 1 من أصوات المقترعين للفوز بالانتخابات في الجولة الأولى، وإذا لم يفز أحد المرشحين بالأغلبية المطلقة (50% + 1) تجرى جولة ثانية من التصويت بعد أسبوع من الجولة الأولى، ويكفي أن يحصل المرشح على أغلبية بسيطة. (عبدالحي وآخرون، 1998: ص، 12).

ت- نظام قائمة التمثيل النسبي، ويستخدم في نظام القوائم المغلقة التي تعدها الأحزاب، حيث يعرض على الناخبين قوائم بأسماء مرشحي الأحزاب المتنافسة في الانتخابات، في ظل دوائر موسعة، بحيث يعطي الناخب صوته للقائمة كلها دون أي تعديل أو إضافة. (موسوعة السياسة، 1990: ص، 341) ويتم اختيار عدد الاسماء الفائزة من القائمة بناءً على ترتيب الأسماء الواردة في القائمة.

ث- نظام القائمة المفتوحة، تقدم قوائم للمرشحين من الأحزاب، وكذلك قوائم للمستقلين، خاصة في الدول التي لا توجد فيها أحزاب، ويعطى للناخب حرية اختيار عدد مرشحين يساوي عدد المقاعد المخصصة للدائرة، أو يقوم باختيار أشخاص من قوائم مختلفة بعدد يساوي المقاعد، أو إعطائها لقائمة واحدة. (كشاكش، 1998: ص 33)

4. الهيئة المستقلة ودورها في العملية الانتخابية:

تأسست الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن بموجب القانون رقم (11) لعام 2012 بناء على التعديلات الدستورية لعام (2011) وهي هيئة مستقلة تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري، مهمتها الإشراف على العملية الانتخابية النيابية وإدارتها في كل مراحلها، وعلى أي انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء، وعلى الهيئة أن تتخذ القرارات والإجراءات اللازمة لتمكينها من إدارة وتنفيذ انتخابات نزيهة، حيادية وشفافة، تستند على مبادىء العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون[1].

1 الجريدة الرسمية رقم (2965): قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم(25) لسنة 2012.

وتتكون الهيئة من:

- مجلس مفوضين: يتألف من رئيس وأربعة أعضاء، يتم تعينهم بإرادة ملكية لمدة ستة أعوام غير قابلة للتجديد.
- الجهاز التنفيذي: ويديره الأمين العام الذي يتم تعيينه بقرار من قبل المجلس، على أن يقترن قرار التعيين بالإرادة الملكية السامية.

مهام الهيئة المستقلة للانتحاب:

ويتولى مجلس مفوضي الهيئة وفقا لأحكام المادة (12) من القانون المهام التالية[2]:

1. رسم السياسة العامة للهيئة.
2. تحديد تاريخ الاقتراع بعد إصدار الملك أمره بإجراء الانتخابات لمجلس النواب.
3. إقرار الجدول الزمني والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ العملية الانتخابية بنزاهة وشفافية وحياد.
4. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل الناخبين والمرشحين وفق أحكام قانون الانتخاب، بما في ذلك إجراءات تدقيق سجلات الناخبين وتحديثها وتنظيم الاعتراضات بشأنها.
5. وضع قواعد الحملات والدعاية الانتخابية وإجراءاتها ومراقبتها بمقتضى تعليمات تنفيذية.
6. توعية الناخبين بأهمية المشاركة في الحياة السياسية بما في ذلك العمليات الانتخابية.
7. تعيين رؤساء وأعضاء أي لجان لازمة لتنفيذ العملية الانتخابية النيابية وفق ما يقتضيه قانون الانتخاب.
8. اعتماد ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والإعلاميين وأي مراقبين محليين ودوليين، للاطلاع على سير العملية الانتخابية النيابية ومراقبتها بمقتضى تعليمات تنفيذية.
9. إعلان النتائج النهائية للانتخابات.
10. إصدار تقرير نهائي تفصيلي عن كل عملية انتخابية نيابية بجميع مراحلها.
11. أي مهام أو صلاحيات ورد النص عليها في هذا القانون أو أي تشريع آخر .

2 الجريدة الرسمية رقم (2949): نظام رقم (41) لسنة 2012 الصادر من قانون الهيئة المستقلة للانتخاب.

5. النظام الانتخابي الأردني:

إن النظام الانتخابي لأي بلد هو نتاج ظروفه التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن ثم فالنظام الأمثل لبلد ما ليس هو بالضرورة النظام الأمثل لبلد آخر. ولعل النظام الانتخابي الأمثل لبلد ما في فترة زمنية معينة قد لا يناسب البلد نفسه في مرحلة تاريخية لاحقة، كذلك يمكن القول بأنه لا يوجد نظام انتخابي جيد ونظام انتخاب غير جيد، ولكن لكل نظام انتخاب مزايا وعيوب. وبالرغم من ذلك يجب على كل نظام انتخابي أن يأخذ في الاعتبار مبدأ العدالة ومبدأ استقرار النظام السياسي. وتلعب الأنظمة الانتخابية دورا حيويا في التأثير على كيفية سير وظائف الهيئات السياسية الحاكمة، وتعد سياجا واقيا للحريات العامة ومعيارا حاسما لتحديد النظام الانتخابي التمثيلي الأمثل.

وبالرغم من الاختلافات في الأنظمة الانتخابية في معظم دول العالم، إلا أنّ هناك أهدافًا عامة وثابتة ترتكز عليها الأنظمة البرلمانية الديمقراطية وهي:

1. يجب أن يكون لكل مواطن حق انتخاب ممثلين له، بناء على معرفة مواقفهم من المشاكل العامة وإمكاناتهم الشخصية.
2. أن تسفر الانتخابات عن تشكيل حكومة ثابتة قوية وفعالة، مع وجود معارضة واعية ومسؤولة يمكنها أن تحل محل الحكومة.
3. أن يمثل البرلمان الشعب بكل شرائحه.(هاني سليم خير، 1989:ص،15)

وقد عرف الأردن منذ تأسيس الإمارة في عام 1921 وحتى وقتنا الحاضر ستة قوانين انتخاب عام أساسية، تمثل محطات مفصلية في التطور السياسي والاجتماعي للمملكة، هذا فضلا عما يقرب من عشرين تعديلا آخر أقل أهمية، هي في معظمها تعديلات على قوانين أساسية. وبالإضافة إلى الأسباب التقليدية التي تجعل السلطات تفصل قوانين الانتخاب، بما يقيد حركة المعارضة في بلدانها، فإن الأردن الذي يتأثر بقوة بتطورات القضايا الإقليمية والدولية، ليس جاهزا بعد لاستقرار تشريعاته الانتخابية ودمقرطتها على نحو شامل. ولمزيد من الإيضاحات يكشف لنا الجدول التالي طبيعة هذه التطورات والتعديلات التي لحقت بنظام الانتخاب الأردني.

تطور النظام الانتخابي في الأردن من عام 1928 – 2012*

م	القانون	لعام 1928	لعام1947	لعام 1960	لعام 1986	لعام 2001	لعام 2010	لعام 2012
1	تاريخ صدور القانون	1928-6-20	1947-4-20	1960-6-11	1986-5-17	2001/7/17	2010/5/9	2012/6/20
2	عدد الدوائر الانتخابية	4 دوائر	9 ثم 18 دائرة	17 دائرة	21 دائرة	45 دائرة	45 دائرة 108 دوائر فرعية	45 دائرة
3	سن الناخب	18 سنة	18 سنة	20 سنة	19 سنة	18 سنة	18	18 سنة
4	جنس الناخب	ذكور فقط	ذكور فقط	ذكور فقط	ذكور وإناث اعتبارا من عام 1974	ذكور وإناث	ذكور وإناث	ذكور وإناث
5	شروط الجنسية للترشيح	لم يرد النص	لم يرد النص	أن يكون أردنيا منذ خمس سنوات	أن يكون أردنيا منذ عشرة سنوات	أن يكون أردنيا منذ عشرة سنوات	أن يكون أردنيا منذ عشرة سنوات	10 سنوات+عدم الحصول على جنسية أخرى
6	طريقة الانتخاب	على درجتين أولية وثانوية	الانتخاب بالقائمة	الانتخاب بالقائمة	قانون الصوت الواحد اعتبارا من عام 1993	قانون الصوت الواحد	قانون الصوت الواحد	قانون الصوت الواحد+قائمة وطنية 27 شخص

م	القانون	لعام 1928	لعام1947	لعام 1960	لعام 1986	لعام 2001	لعام 2010	لعام 2012
7	عدد المقاعد النيابية	16 مقعدا	20-40 ثم 50 مقعدا	60 مقعدا	80 مقعدا	104 مقعدا + 6 مقاعد كوتا للنساء اعتبارا من عام 2003	108 مقاعد + 12 معقد كوتا للنساء اعتباراً من عام 2010	108 مقاعد+15 مقعد كوتا للنساء+27 مقعد قائمة عامة
8	عدد مقاعد الكوتا	3 مسيحيين واثنان من الشركس	4 مسيحيين واثنان من الشركس	9 مسيحيين واثنان من الشركس والشيشان	9 مسيحيين واثنان من الشركس والشيشان	9 مسيحيين واثنان من الشركس و الشيشان	9 مسيحيين واثنان من الشركس والشيشان	9 مسيحيين واثنان من الشركس والشيشان
9	مدة المجلس	3 سنوات	4 سنوات	4 سنوات	4 سنوات	4 سنوات	4 سنوات	4 سنوات
10	الفئات المسموح لها الانتخاب	لم يرد النص	لم يرد النص	حرم أفراد القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات	حرم أفراد القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات	حرم أفراد القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات	حرم أفراد القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات باستثناء العسكريين المدنيين	حرم أفراد القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات باستثناء العسكريين المدنيين

م	القانون	لعام 1928	لعام1947	لعام 1960	لعام 1986	لعام 2001	لعام 2010	لعام 2012
11	اسم المجلس	مجلس تشريعي	مجلس الأمة مجلس النواب مجلس الأعيان	مجلس الأمة مجلس النواب ومجلس الأعيان	مجلس الأمة مجلس النواب ومجلس الأعيان	مجلس الأمة مجلس النواب ومجلس الأعيان	مجلس الأمة مجلس النواب ومجلس الأعيان	مجلس الأمة مجلس النواب ومجلس الأعيان
12	عدد المواد	20 مادة	36 مادة	77 مادة	75 مدة	56 مادة	43 مادة	72 مادة

- تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث نفسه

الإطار التطبيقي (التحليل الإحصائي)

نتائج التحليل الإحصائي للدراسة:

يتناول هذا الجزء نتائج الدراسة، وفيما يلي أهم هذه النتائج، حيث تم تقسيمها إلى ما يلي:

أولا: النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة الشخصية:

أ. **النتائج المتعلقة بمتغيرات (الجنس، العمر، الإقليم، مكان الإقامة، مستوى دخل الأسرة، المستوى التعليمي ونوع العمل).** حيث يوضح الجدول رقم (1) التكرارات والنسب المئوية وفق متغيرات الدراسة الشخصية.

جدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية *

المتغيرات		(العدد) التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	3343	59.40
	أنثى	2285	40.60
الفئة العمرية	من 18-24	2365	42.02
	من 25-34	1667	29.62
	من 35-49	981	17.43
	من 50 فما فوق	615	10.93
الإقليم	الشمال	2807	49.88
	الوسط	1990	35.36
	الجنوب	831	14.77
مكان الإقامة	مدينة	2664	47.33
	قرية	1681	29.87
	بادية	772	13.72
	مخيم	511	9.08
مستوى دخل الأسرة	أقل من 100 دينار	397	7.05
	101-200 دينار	1265	22.48
	201-350 دينار	2393	42.52
	351-500 دينار	1222	21.71
	500 دينار فأكثر	351	6.24

المتغيرات		(العدد) التكرار	النسبة المئوية
المستوى التعليمي	أمي	438	7.78
	أساسي	662	11.76
	ثانوي	2486	44.17
	جامعي	1563	27.77
	دراسات عليا	479	8.51
نوع العمل	حكومي	3938	69.97
	خاص	1690	30.03
المجموع الكلي		5628	100

*: تمّ مراعاة الفارق في الأحجام السكانية للأقاليم في توزيع الاستبيانات على العينة، إلا ان الردود كانت بالشكل الوارد في الجدول أعلاه، وهو ما ينطبق على بقية المتغيرات ذات الصلة.

يتضح من الجدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغيرات الدراسة الشخصية، وقد جاءت كما يلي:

- الجنس، حيث يلاحظ بأن الذكور شكلوا ما نسبته (59.40%) من عينة الدراسة، في حين بلغت النسبة المئوية لعدد الإناث (40.60%).
- متغير العمر، حيث يلاحظ بأن الأفراد الذين تراوحت أعمارهم ما بين (18-24 سنة) شكلوا ما نسبته (42.02%) من عينة الدراسة، في حين بلغت النسبة المئوية للأفراد الذين تراوحت أعمارهم بين (25-34 سنة) (29.62%). وبلغت النسبة المئوية للأفراد الذين تراوحت أعمارهم بين (35-49 سنة) (17.43%) في حين بلغت النسبة المئوية (10.93%) للأفراد الذين تراوحت أعمارهم بين (50 سنة فما فوق). ويتفق هذا التوزيع مع الهرم السكاني للمجتمع الأردني.
- متغير الإقليم، لوحظ بأن أفراد إقليم الشمال شكلوا ما نسبته (49.88%) من عينة الدراسة في حين بلغت وفق إقليم الوسط (35.36%). وبلغت النسبة المئوية وفق إقليم الجنوب (14.77%).
- متغير مكان الإقامة، حيث يلاحظ بأن الأفراد الذين يقطنون في المدينة شكلوا ما نسبته (47.33%) من عينة الدراسة في حين بلغت النسبة المئوية للذين يسكنون القرى (29.87%). وبلغت النسبة المئوية للأفراد الذين يسكنون البادية (13.72%) في حين بلغت النسبة المئوية (9.08%) للأفراد الذين يسكنون المخيمات.

- متغير مستوى دخل الأسرة، حيث يلاحظ بأن الأفراد الذين مستوى الدخل عندهم (اقل من 100 دينار) شكلوا ما نسبته (7.05%) من عينة الدراسة، في حين بلغت النسبة المئوية للأفراد الذين مستوى دخلهم (101-200 دينار) (22.48%). وبلغت للأفراد الذين مستوى الدخل لديهم (201-350 دينار) (42.52%) في حين بلغت (21.71%) للأفراد الذين مستوى دخلهم (351-500 دينار) وقد بلغت (6.24%) للأفراد الذين مستوى دخلهم (500 دينار فما فوق).
- متغير المستوى التعليمي، فقد تبين أن الأفراد الذين مستواهم التعليمي أمي شكلوا ما نسبته (7.78%) من عينة الدراسة، في حين بلغت النسبة المئوية للأفراد الذين مستواهم التعليمي أساسي (11.67%). وبلغت النسبة المئوية للأفراد الذين مستواهم التعليمي ثانوي (44.17%) في حين بلغت النسبة المئوية (27.77%) للأفراد الذين مستواهم التعليمي جامعي وقد بلغت النسبة المئوية (8.51%) للأفراد الذين مستواهم التعليمي دراسات عليا.
- متغير نوع العمل، تبين أن الأفراد الذين يعملون في قطاع الحكومة شكلوا ما نسبته (69.97%) من عينة الدراسة، في حين بلغت النسبة المئوية للأفراد الذين يعملون في القطاع الخاص (30.03%).

ب. **النتائج المتعلقة بمتغير هل أنت عضو في حزب سياسي:** يوضح الجدول رقم (2) التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير هل أنت عضو في حزب سياسي؟

جدول رقم (2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير هل أنت عضو في حزب سياسي*

هل أنت عضو في حزب سياسي	العدد	النسبة المئوية
لا	5110	90.80
نعم	518	9.20
المجموع	5628	100

يتضح من الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير هل أنت عضو في حزب سياسي، وقد تبين أن الأفراد الذين لا ينتمون إلى أحزاب شكلوا ما نسبته (90.80%) من عينة الدراسة، في حين بلغت النسبة المئوية للأفراد الذين ينتمون إلى أحزاب (9.20%). وتعتبر هذه النسبة مرتفعة بالنسبة للعدد الحقيقي للمنتمين للاحزاب السياسية في الأردن في الوقت الحاضر، حيث يوجد هناك (18) حزبًا سياسيًا وبأعداد قليلة من المنتسبين.

ت. **النتائج المتعلقة بمتغير هل قمت بالتصويت في الانتخابات النيابية السابقة.** حيث يوضح الجدول رقم (3) التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير هل قمت بالتصويت في الانتخابات النيابية السابقة.

جدول رقم (3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير هل قمت بالتصويت في الانتخابات النيابية السابقة

هل قمت بالتصويت في الانتخابات النيابية السابقة	العدد	النسبة المئوية
لا	2927	52
نعم	2701	48
المجموع	5628	100

يتضح من الجدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير هل قمت بالتصويت في الانتخابات النيابية السابقة، وقد تبين أن الأفراد الذين لم يصوتوا في الانتخابات السابقة شكلوا ما نسبته (52%) من عينة الدراسة، في حين بلغت النسبة المئوية للأفراد الذين صوتوا في الانتخابات السابقة (48%). وهذا مؤشر طبيعي حيث تبين ما نسبته (44.2%) من أفراد العينة بان أعمارهم ما بين (18- 24) فأغلبيتهم كانت اقل من 18 سنة في الانتخابات السابقة، حيث حدد قانون الانتخاب الأردني لعام 2001 الأهلية القانونية للانتخاب ب18 سنة.

ثانيا: النتائج المتعلقة باستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة ككل، وعلى فقرات كل مجال على حدة.

أ. **النتائج المتعلقة باستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة.**

جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة ككل:

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أرى أن الانتخابات ضروريّة لتدعيم الديمقراطية.	4.55	0.68
2	أرى أن دور القضاء في العملية الانتخابية مسألة ضرورية لضمان الديمقراطية.	4.50	0.68
3	توزيع مراكز الاقتراع في الانتخابات السابقة يتناسب مع التجمعات السكانية.	4.46	0.72
4	الانتخابات السابقة (2010) كانت تتم في أطر من النزاهة والحرية.	4.42	0.79

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
5	أرى ضرورة اشتراك الأردنيين المغتربين في الانتخابات.	4.35	0.89
6	أوافق على استخدام هوية الأحوال المدنية لعملية التصويت.	4.27	0.93
7	أرى ضرورة المشاركة في الانتخابات النيابية.	4.27	0.95
8	إن اندماج عدد من الأحزاب السياسية في إطار حزب واحد سيزيد من فاعلية هذه الأحزاب في الانتخابات.	4.24	0.96
9	الإجراءات الانتخابية (2010) في الانتخابات السابقة كانت سهلة.	4.2	0.96
10	أحرص على معرفة المرشحين وأفكارهم وانتماءاتهم.	4.18	1.04
11	تلعب البيئة الإقليمية والدولية دوراً في عملية إجراء الانتخابات.	4.18	1.04
12	أعتقد أن معظم الدعايات الانتخابية متشابهة من حيث الهدف أو المضمون.	4.17	1.14
13	الدعاية الانتخابية للمرشحين تثير اهتمامي.	4.13	1.14
14	أرى أن النقابات تلعب دوراً بارزاً في اختيار المرشحين.	4.13	0.99
15	استخدام وسائل الإعلام للدعاية الانتخابية يخدم أعضاء السلطة التنفيذية الراغبين بترشيح أنفسهم للانتخابات.	4.12	1.12
16	أعتقد بأن عدد مقاعد الدوائر الانتخابية يتناسب مع التوزيع السكاني.	4.04	1.03
17	أرى ضرورة إدخال الرقم الوطني في عملية تسجيل الانتخاب.	4.02	1.15
18	لا يهمني إن كان من يمثّلني في البرلمان ذكراً أم أنثى.	4.02	1.02
19	الدعاية الانتخابية ليست إلا شعارات لا تنفّذ على أرض الواقع.	4.01	1.21
20	تشكّل الانتخابات عنصراً مهماً من أركان حقوق الإنسان.	3.96	1.24
21	اعتقد أن اعتماد الهيئة المستقلة للمراقبين المحليين والدوليين للعملية الانتخابية يعد أمرًا ايجابيًا لرصد وتقييم سير العملية الانتخابية.	3.95	1.12
22	أرى أن مجلس النواب بشكل عام يقوم بدور فاعل على الساحة السياسية الأردنية	3.91	1.12
23	أرى أن زيادة سن النائب من 30-40 سنة أمر ضروري.	3.85	1.12
24	أرى أنه من الأفضل أن تكون المملكة دائرة انتخابية واحدة.	3.81	1.19
25	أعتقد ان الانتخابات النيابية بعد تشكيل الهيئة المستقلة ستقوم على مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون.	3.81	1.10
26	أرى أن الانتخابات بشكل عام تعمل على تعميق العشائرية.	3.80	1.13
27	أرى ضرورة مشاركة العسكريين في الانتخابات.	3.74	1.17
28	أعتقد أن القائمة العامة ستلعب دورا متميزا في اختيار المرشحين ذوي البرامج السياسية.	3.72	1.15

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
29	أعتقد أن المرأة تتأثر برأي عائلتها عند انتخاب ممثلها في البرلمان.	3.71	1.27
30	أرى تشكيل قائمة نسوية من الاتحادات واللجان النسائية تخوض الانتخابات النيابية.	3.68	1.31
31	أنا راض عن أداء النواب الذين انتخبتهم في البرلمان الحالي.	3.67	1.29
32	أرى ضرورة الفصل بين النيابة والوزارة.	3.57	1.3
33	أرى أن دور الحكومة في العملية الانتخابية يجب أن يكون محايداً.	3.38	1.42
34	أرى أن الكوتا النسائية مهمة لوصول المرأة إلى البرلمان.	3.31	1.36
35	أرى أن جلسات مجلس النواب الحالي بشكل عام عالجت مشاكل المواطنين.	3.26	1.35
36	الأحزاب السياسية الأردنية الحالية تلبي طموحاتي الشخصية.	2.32	0.92
37	أفضل انتخاب مرشح ينتمي لحزب سياسي.	2.16	0.96
	المجموع	3.89	0.48

يبين الجدول رقم (4) أن المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة تراوحت بين (4.55-2.16) وأن الفقرة التي تنص على "أرى أن الانتخابات ضروريّة لتدعيم الديمقراطية" قد حصلت على المرتبة الأولى من بين فقرات هذا المجال بمتوسط حسابي قدره (4.55) بانحراف معياري(0.68) وأن الفقرة التي تنص على "أفضل انتخاب مرشح ينتمي لحزب سياسي" قد حصلت على متوسط حسابي (2.16) بانحراف معياري (0.96) وقد بلغ المتوسط العام للأداة ككل (3.89) بانحراف معياري (0.48) وهذا يقابل درجة اتجاه عالية نحو الانتخابات النيابية، وذلك بتأكيد أهمية المشاركة في الانتخابات وإجرائها بشكل دوري ومنظم، مما يعزز عملية النهج الديمقراطي.

ب. النتائج المتعلقة باستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال الانتخابات (إدارة العملية الانتخابية).

جدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاستجابات على فقرات مجال الانتخابات (إدارة العملية الانتخابية)

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أرى أن دور القضاء في العملية الانتخابية مسألة ضرورية لضمان الديمقراطية.	4.50	0.68
2	أوافق على استخدام هوية الأحوال المدنية لعملية التصويت.	4.27	0.93

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
3	الإجراءات الانتخابية (2010) في الانتخابات السابقة كانت سهلة.	4.20	0.96
4	أحرص على معرفة المرشحين وأفكارهم وانتماءاتهم.	4.18	1.04
5	اعتقد أن معظم الدعايات الانتخابية متشابهة من حيث الهدف أو المضمون.	4.17	1.14
6	الدعاية الانتخابية للمرشحين تثير اهتمامي.	4.13	1.14
7	استخدام وسائل الإعلام للدعاية الانتخابية يخدم أعضاء السلطة التنفيذية الراغبين بترشيح أنفسهم للانتخابات.	4.12	1.12
8	أرى ضرورة إدخال الرقم الوطني في عملية تسجيل الانتخاب.	4.02	1.15
9	الدعاية الانتخابية ليست إلا شعارات لا تنفَذ على أرض الواقع.	4.01	1.21
10	أعتقد أن اعتماد الهيئة المستقلة للمراقبين المحليين والدوليين للعملية الانتخابية يعتبر جانب ايجابي لرصد وتقييم سير العملية الانتخابية	3.95	1.12
11	اعتقد أن الانتخابات النيابية بعد تشكيل الهيئة المستقلة ستقوم على مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون	3.81	1.10
12	أرى أن دور الحكومة في العملية الانتخابية يجب أن يكون محايداً.	3.38	1.42
	المتوسط العام	4.10	0.53

يبين الجدول رقم (5) أن المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدراسة على فقرات مجال الانتخابات (إدارة العملية الانتخابية) تراوحت بين (4.50-3.38) وأن الفقرة التي تنص على "أرى أن دور القضاء في العملية الانتخابية مسألة ضرورية لضمان الديمقراطية" قد حصلت على المرتبة الأولى على فقرات هذا المجال بمتوسط حسابي قدره (4.50) بانحراف معياري (0.68) وأن الفقرة التي تنص على "أرى أن دور الحكومة في العملية الانتخابية يجب أن يكون محايداً" قد حصلت على متوسط حسابي (3.38) بانحراف معياري (1.42) وقد بلغ المتوسط العام للأداة ككل (4.10) بانحراف معياري (0.53) وهذا يقابل درجة اتجاه عالية نحو الانتخابات النيابية. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الفقرات المتعلقة بأثر سير إجراءات العملية الانتخابية على مخرجات الانتخابات جاءت مرتفعة، مما يدل على أن إجراءات العملية الانتخابية يجب أن تكون مدروسة من الناحية الإدارية والفنية، ليتمكن الناخبون من التعبير عن آرائهم في المشاركة وانتخاب ممثليهم في المجلس. وهذا يدل على إدراك عينة الدراسة لإجراءات العمليات الانتخابية السابقة، بأنها موضع انتقاد، وأنها متغيرة، وغير واضحة أيضًا، ويبرز أهمية دور القضاء في الإشراف على العملية الانتخابية.

ت. النتائج المتعلقة باستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال علاقة الديمقراطية بالانتخابات وأداء مجلس النواب.

جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاستجابات على فقرات مجال علاقة الديمقراطية بالانتخابات وأداء مجلس النواب

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أرى أن الانتخابات ضروريّة لتدعيم الديمقراطية.	4.55	0.68
2	توزيع مراكز الاقتراع في الانتخابات السابقة يتناسب مع التجمعات السكانية.	4.46	0.72
3	الانتخابات السابقة (2010) كانت تتم في أطر من النزاهة والحرية.	4.42	0.79
4	أرى ضرورة المشاركة في الانتخابات النيابية.	4.27	0.95
5	تلعب البيئة الإقليمية والدولية دوراً في عملية إجراء الانتخابات.	4.18	1.04
6	أعتقد بأن عدد مقاعد الدوائر الانتخابية يتناسب مع التوزيع السكاني.	4.04	1.03
7	تشكّل الانتخابات عنصراً مهماً من أركان حقوق الإنسان.	3.96	1.24
8	أرى أن مجلس النواب بشكل عام يقوم بدور فاعل على الساحة السياسية الأردنية	3.91	1.12
9	أرى أن الانتخابات بشكل عام تعمل على تعميق العشائرية.	3.80	1.13
10	أنا راض عن أداء النواب الذين انتخبتهم في البرلمان الحالي.	3.67	1.29
11	أرى ضرورة الفصل بين النيابة والوزارة.	3.57	1.30
12	أرى أن جلسات مجلس النواب الحالي بشكل عام عالجت مشاكل المواطنين.	3.26	1.35
المتوسط العام		4.01	0.47

يبين الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدراسة على مجال علاقة الديمقراطية بالانتخابات وأداء مجلس النواب تراوحت بين (4.55-3.26) وأن الفقرة التي تنص على "أرى أن الانتخابات ضروريّة لتدعيم الديمقراطية" قد حصلت على المرتبة الأولى على فقرات هذا المجال بمتوسط حسابي قدره (4.55) بانحراف معياري (0.68) وأن الفقرة التي تنص على " أرى أن جلسات مجلس النواب الحالي بشكل عام عالجت مشاكل المواطنين " قد حصلت على متوسط حسابي (3.26) بانحراف معياري (1.35) وقد بلغ المتوسط العام للأداة ككل (4.01) بانحراف معياري (0.47) وهذا يقابل درجة اتجاه عالية نحو الانتخابات النيابية. ويمكن أن تعود هذه النتيجة إلى أن هناك علاقة ارتباطية وإيجابية ما بين الديمقراطية والانتخابات، وهذا يُعزى

إلى أن الانتخابات تعدّ آلية الديمقراطية، وإحدى المقومات الرئيسية للتنمية السياسية. وهذا يؤكد أنه كلما زادت المشاركة السياسية اتسعت مؤشرات التعددية السياسية، من حيث حرية التعبير والرأي ودور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وأدى ذلك إلى نتائج معبرة وإيجابية عن تطلعات أفراد المجتمع نحو ممثليهم. كما أظهرت نتائج الدراسة ضعف أداء مجلس النواب، وهذا يعود إلى عوامل شخصية وخدماتية أثرت على قدرة النائب في تعزيز دوره ومكانته في المجلس وفي المجتمع.

ث. النتائج المتعلقة باستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال موضوعات خاصة بالانتخابات (المشاركة السياسية).

جدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال موضوعات خاصة بالانتخابات (المشاركة السياسية)

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	إن اندماج عدد من الأحزاب السياسية في إطار حزب واحد سيزيد من فاعلية هذه الأحزاب في الانتخابات.	4.24	0.96
2	أرى أن النقابات تلعب دوراً بارزاً في اختيار المرشحين.	4.13	0.99
3	لا يهمني إن كان من يمثّلني في البرلمان ذكراً أم أنثى.	4.02	1.02
4	اعتقد ان القائمة العامة ستلعب دورا متميزا في اختيار المرشحين ذوي البرامج السياسية	3.72	1.15
5	أعتقد أن المرأة تتأثر برأي عائلتها عند انتخاب ممثلها في البرلمان.	3.71	1.27
6	أرى تشكيل قائمة نسوية من الاتحادات واللجان النسائية تخوض الانتخابات النيابية.	3.68	1.31
7	الأحزاب السياسية الأردنية الحالية تلبي طموحاتي الشخصية.	.322	0.92
8	أفضل انتخاب مرشح ينتمي لحزب سياسي.	61.2	0.96
	المتوسط العام	3.47	0.59

يبين الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدراسة على مجال موضوعات خاصة بالانتخابات (المشاركة السياسية) تراوحت بين (2.16-4.24) وأن الفقرة التي تنص على "إن اندماج عدد من الأحزاب السياسية في إطار حزب واحد سيزيد من فاعلية هذه الأحزاب في الانتخابات النيابية." قد حصلت على المرتبة الأولى على فقرات هذا المجال، بمتوسط حسابي قدره (4.24) بانحراف معياري (0.96) وأن الفقرة التي تنص على "أفضل انتخاب مرشح ينتمي

لحزب سياسي" جاءت في المرتبة الأخيرة وهذا دليل على أن مقاطعة الإسلاميين وخاصة جبهة العمل الإسلامي لم تؤثر على نسبة المشاركة وقد حصلت على متوسط حسابي (2.16) بانحراف معياري (0.96) وقد بلغ المتوسط العام للأداة ككل (3.47) بانحراف معياري (0.59) وهذا يقابل درجة اتجاه عالية نحو الانتخابات النيابية. حيث جاءت نتائج الدراسة مرتفعة في هذا المجال. ويعود ذلك إلى أنه كلما اتسعت قاعدة المشاركة السياسية، أثر ذلك على نوعية وطبيعة نتائج الانتخابات سواء من ناحية موضوعيتها ومخرجاتها، أو من حيث نوعية من تفرزهم العملية الانتخابية، وذلك بتوفير مناخ سليم للمشاركة السياسية، وإتاحة هامش واسع من حرية نشاطات الأفراد السياسية. وبالنظر إلى الفقرات رقم 1 و6 و7، يتبين لنا أن الأجوبة على هذه الفقرات تتناسب مع نسبة العضوية الحزبية الواردة في الدراسة، أما الفقرة الثانية ذات الصلة بالنقابات، فإن أغلب أفراد العينة هم من العاملين، مما يعزز من احتمالات عضويتهم النقابية.

ح. النتائج المتعلقة باستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال النظام الانتخابي.

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال النظام الانتخابي

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أرى ضرورة اشتراك الأردنيين المغتربين في الانتخابات.	4.35	0.89
2	أرى أن زيادة سن النائب من 30-40 سنة أمر ضروري.	3.85	1.12
3	أرى أنه من الأفضل أن تكون المملكة دائرة انتخابية واحدة.	3.81	1.19
4	أرى ضرورة مشاركة العسكريين في الانتخابات.	3.74	1.17
5	أرى أن الكوتا النسائية مهمة لوصول المرأة إلى البرلمان.	3.31	1.36
	المتوسط العام	**3.81**	**0.63**

يبين الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدراسة على مجال النظام الانتخابي تراوحت بين (4.35-3.31) وان الفقرة التي تنص على "أرى ضرورة اشتراك الأردنيين المغتربين في الانتخابات" قد حصلت على المرتبة الأولى على فقرات هذا المجال بمتوسط حسابي قدره (4.35) بانحراف معياري (0.89) وأن الفقرة التي تنص على "أرى أن الكوتا النسائية مهمة لوصول المرأة إلى البرلمان" قد حصلت على متوسط حسابي (3.31) بانحراف معياري (1.36) وقد بلغ المتوسط العام للأداة ككل (3.81) بانحراف معياري (0.63) وهذا يقابل درجة اتجاه عالية نحو الانتخابات النيابية. كما نلاحظ أن إدراك المجتمع الأردني لمشاركة المرأة لتصبح عنصرًا فعّالاً في المجتمع، والمساواة الشكلية بين الذكور والإناث، غير مجدية ما لم يصاحبها

تغيير في الوعي والعقل الجمعي إزاء قضايا المرأة، وتطوير قيم حضارية تتفق مع الواقع المتغير، ويأتي ذلك مرحلياً من خلال التأكيد على أهمية وجود الكوتا في المرحلة الراهنة من وجهة نظر المجتمع والمرأة خصوصاً، بالرغم من أن ظاهرة الكوتا غير ديمقراطية كون النساء يمثلن نصف عدد المجتمع الأردني. ونلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن للنظام الانتخابي دوراً فاعلاً في إنجاح العملية الانتخابية بجميع جوانبها، سواء المتعلقة بالإجراءات، أو بما يتطلع إليه الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني، حيث نلاحظ أن المجتمع الأردني بجميع أطيافه ما زال ينظر إلى أن القانون الانتخابي لا بد من إعادة النظر في بعض مواده وإدخال بعض التعديلات من حيث عدد وتوزيع المقاعد النيابية والنسبة السكانية وتعديل قانون الصوت الواحد (لمعالجة الاختلال في القوة الفعلية للصوت) والأخذ بنظام الدائرة الانتخابية الواحدة بدلا من الدوائر المتعددة، ليواكب التطور السياسي والتنمية السياسية ويحقق العدالة والمساواة.

ثالثا: النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة من حيث التوصل إلى الإجابة الصحيحة.

أ. **متغير دور البرلمان الرئيس**، حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع.

جدول رقم (9): التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع لمتغير دور البرلمان

أرى أن دور البرلمان الرئيس هو	التكرار	النسبة المئوية
التشريع	2700	47.97
الرقابة	1870	33.23
الأمور المالية	517	9.19
تمثيل المواطنين	541	9.61
المجموع	5628	100
قيمة كاي تربيع	226.56	0.00*

يتضح من الجدول رقم (9) بأن قيمة كاي تربيع لمتغير دور البرلمان الرئيس (226.56) وهي ذات دلالة إحصائية، حيث أشارت النتائج إلى أن اكثر دور للبرلمان كان التشريع يليه الرقابة. وقد جاءت الأمور المالية في المرتبة الأخيرة من اهتمام أفراد العينة.

ب. **متغير الأحزاب التي تعبر عن اتجاهاتي**، حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع.

جدول رقم (10): التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع لمتغير الأحزاب التي تعبر عن اتجاهاتي

الأحزاب التي تعبر عن اتجاهاتي	التكرار	النسبة المئوية
الأحزاب الإسلامية	1676	29.78
الأحزاب القومية	640	11.37
الأحزاب اليسارية	139	2.47
الأحزاب الوطنية (أحزاب الوسط والمحافظة)	3181	56.52
لا شيء مما سبق	292	5.19
المجموع	5628	100
قيمة كاي تربيع	279.80	0.00*

يتضح من الجدول رقم (10) بأن قيمة كاي تربيع لمتغير الأحزاب التي تعبر عن اتجاهاتي (279.80) وهي ذات دلالة إحصائية، حيث أشارت النتائج إلى أن اكثر الأحزاب التي تعبر عن اتجاهات الأحزاب الوطنية يليها الأحزاب الإسلامية فالأحزاب القومية. ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال إدراك المجتمع الأردني إلى أهمية العمل السياسي الحزبي المنظم ذات الأهداف والبرامج والذي يعمل للمصلحة العامة، وأن العدد الكبير للأحزاب السياسية غير مقنع بالنسبة للشعب الأردني، فيرى ضرورة أن تحمل الأحزاب السياسية برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تكاملية، للدخول إلى الساحة السياسية وخوض الانتخابات النيابية بقاعدة جماهيرية عريضة، لذلك يتجه الموقف الأردني الحكومي والشعبي إلى ضرورة اندماج الأحزاب السياسية ذات التوجه الواحد على أن يكون هناك ثلاثة أو أربعة تيارات سياسية تندمج فيها الأحزاب، مما يعزز النهج الديمقراطي والتعددية السياسية ويعمل على زيادة ثقة المواطن بالأحزاب السياسية.

ت. **متغير تقييم أداء مجلس النواب السابق**، حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع.

جدول رقم (11): التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع لمتغير تقييم أداء مجلس النواب السابق

أستطيع تقييم اداء مجلس النواب السابق بالقول إنه	التكرار	النسبة المئوية
مرتفع جدا	369	6.56
مرتفع	805	14.30
متوسط	1938	34.43

أستطيع تقييم اداء مجلس النواب السابق بالقول إنه	التكرار	النسبة المئوية
ضعيف	2157	38.32
ضعيف جدا	359	6.37
المجموع	5628	100
قيمة كاي تربيع	340.23	0.00*

يتضح من الجدول (11) بأن قيمة كاي تربيع لمتغير تقييم أداء مجلس النواب السابق (340.23) وهي ذات دلالة إحصائية، حيث أشارت النتائج إلى أن درجة تقييم أداء مجلس النواب السابق من خلال استجابات أفراد عينة الدراسة كان ضعيفًا.

ث. **متغير أفضّل النظام الانتخابي القائم على،** حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع.

جدول رقم (12): التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع لمتغير أفضّل النظام الانتخابي القائم على ...

أفضل النظام الانتخابي القائم على أساس	التكرار	النسبة المئوية
الصوت الواحد	1108	19.69
القائمة متعددة الاصوات	2090	37.13
القائمة العامة	1100	19.54
الجمع بينهما	1330	23.63
المجموع	5628	100
قيمة كاي تربيع	355.21	0.00*

يتضح من الجدول (12) بأن قيمة كاي تربيع لمتغير أفضل النظام الانتخابي القائم على (355.21) وهي دالة إحصائياً، حيث أشارت النتائج إلى أن درجة التفضيل كانت لصالح القائمة متعددة الأصوات ثم الجمع بين القائمة والصوت الواحد.

ج. **متغير عملية اختيار المرشح،** حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع.

جدول رقم (13): التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع لمتغير عملية اختيار المرشح

رتب العوامل التي تساهم في عملية اختيارك للمرشح حسب ما تراه مناسبا	التكرار	النسبة المئوية
قناعتي الشخصية	204	3.63
موقف العائلة أو العشيرة	3092	54.94
القدرة المالية والدعائية للمرشح	795	14.13
الاقتناع بالبيان الانتخابي	984	17.48
عضويته في ذات الحزب الذي انتمي إليه	553	9.82
المجموع	5628	100
قيمة كاي تربيع	340.41	0.00*

يتضح من الجدول رقم (13) بأن قيمة كاي تربيع لمتغير عملية اختيار المرشح (340.41) وهي ذات دلالة إحصائية، حيث أشارت النتائج إلى أن عملية اختيار المرشح كانت لصالح موقف العائلة أو العشيرة.

ح. **متغير العوامل التي يجب على مجلس النواب أن يركز عليها في تعامله مع الحكومة في تنفيذها حسب ما تراه شخصيا**، حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع.

جدول رقم (14): التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع لمتغير العوامل التي يجب على مجلس النواب أن يركز عليها

رتب العوامل التي يجب على مجلس النواب أن يركز عليها في تعامله مع الحكومة في تنفيذها حسب ما تراه شخصيا	التكرار	النسبة المئوية
الأمور المالية	431	7.66
الديمقراطية والحريات	2395	42.56
القضية الفلسطينية	1134	20.15
التضامن العربي	716	12.72
الرقابة والتشريع	952	16.92
المجموع	5128	100
قيمة كاي تربيع	162.30	0.00*

يتضح من الجدول رقم (14) بأن قيمة كاي تربيع لمتغير العوامل التي يجب على مجلس النواب أن يركز عليها في تعامله مع الحكومة في تنفيذها حسب ما تراه شخصيا (162.30) وهي ذات دلالة إحصائية، حيث أشارت النتائج إلى أن اكثر العوامل التي يجب على مجلس النواب أن يركز عليها في تعامله مع الحكومة في تنفيذها هي الديمقراطية والحريات.

وعند مقارنة نتائج هذا الجدول بنتائج الجدول رقم 9، يلاحظ أن المتغيرات الداخلية في وظيفة المجلس تراجعت في هذا الجدول نتيجة إدخال متغيرات خارجية ذات صلة بالمجتمع الأردني، كالقضية الفلسطينية والتضامن العربي، بالإضافة إلى العوامل المساعدة الأخرى مثل الديمقراطية والحريات العامة.

خ. **متغير التصويت لمرشحك السابق في الانتخابات النيابية المقبلة،** حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع.

جدول رقم (15): التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع لمتغير التصويت لمرشحك السابق في الانتخابات النيابية

التصويت لمرشحك السابق في الانتخابات النيابية المقبلة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	1546	27.47
لا	3583	63.66
غير متأكد	499	8.87
قيمة كاي تربيع	56.45	0.00*

يتضح من الجدول رقم (15) بأن قيمة كاي تربيع لمتغير التصويت لمرشحك السابق في الانتخابات النيابية المقبلة (56.45) وهي ذات دلالة إحصائية، حيث أشارت النتائج إلى أن أكثر العوامل في التصويت لمرشحك السابق في الانتخابات النيابية المقبلة هي: لا.

د. **متغير تأييد إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وبدون تأجيل،** حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع

جدول رقم (16): التكرارات والنسب المئوية وقيمة كاي تربيع لمتغير تأييد إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وبدون تأجيل

تأييد إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وبدون تأجيل	التكرار	النسبة المئوية
أؤيد	5012	89.06
لا أؤيد	616	10.94
قيمة كاي تربيع	92.64	0.00*

يتضح من الجدول رقم (16) بأن قيمة كاي تربيع لمتغير تأييد إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وبدون تأجيل (92.64) وهي ذات دلالة إحصائية، حيث أشارت النتائج إلى أن تأييد إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وبدون تأجيل مرتفعة جداً حيث شكلت ما نسبته 91.88%.

رابعا: النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة الشخصية

أ. **النتائج المتعلقة بمتغير الجنس**، حيث تم استخدام اختبار ت للمقارنة بين الذكور والإناث وفق استجابات عينة الدراسة.

جدول رقم (17): قيمة ت للنتائج المتعلقة بمتغير الجنس

المجالات	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	دلالتها الإحصائي
الأداة كاملة	ذكر	3343	135.60	14.52	-2.94	0.00
	أنثى	2285	136.79	14.63		
إدارة العملية الانتخابية (إجراءات الانتخابات)	ذكر	3343	.6644	5.31	-4.40	0.00
	أنثى	2285	41.31	5.19		
علاقة الديمقراطية بالانتخابات وأداء المجلس	ذكر	3343	47.93	5.63	-1.96	80.0
	أنثى	2285	48.24	5.71		
موضوعات خاصة بالانتخابات (المشاركة السياسية)	ذكر	3343	28.00	3.79	-1.12	0.27
	أنثى	2285	28.12	3.86		
النظام الانتخابي	ذكر	3343	19.00	3.13	-1.39	0.17
	أنثى	2285	19.12	3.22		

يتضح من الجدول رقم (17) بأن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (& = 0.05) في اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الانتخابات النيابية القادمة على الأداة ككل، وعلى مجال إدارة العملية الانتخابية (إجراءات الانتخابات) حيث كانت الفروق لصالح الذكور، ويمكن تفسير ذلك من خلال العادات والتقاليد السائدة في مجتمعنا الأردني، حيث إن المرأة تخضع لرأي الأهل والزوج في اختيار ممثلهم في المجلس النيابي، في حين لم تشر النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائيا على بقية مجالات الدراسة.

ب. **النتائج المتعلقة بمتغير العمر**، حيث تم استخدام تحليل التباين الأحادي وفق استجابات عينة الدراسة.

جدول رقم (18): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

المجالات	المتغير	24-18 سنة	34-25 سنة	49-35 سنة	50 سنة فمل فوق	المجموع
الأداة كاملة	المتوسط الحسابي	136.2265	135.9183	136.3777	136.4408	136.1769
	الانحراف المعياري	14.5874	14.6291	14.594	14.432	14.5826
إدارة العملية الانتخابية (إجراءات الانتخابات)	المتوسط الحسابي	40.95	40.93	41.1063	41.0058	40.9754
	الانحراف المعياري	5.24	5.38	5.1349	5.199	5.2595
علاقة الديمقراطية بالانتخابات وأداء المجلس	المتوسط الحسابي	48.11	48.00	48.0807	48.2388	48.0829
	الانحراف المعياري	5.67	5.70	5.7036	5.5298	5.6704
موضوعات خاصة بالانتخابات (المشاركة السياسية)	المتوسط الحسابي	28.08	27.99	28.0666	28.1534	28.0577
	الانحراف المعياري	3.8455	3.8078	3.8724	3.7184	3.8247
النظام الانتخابي	المتوسط الحسابي	19.0901	18.993	19.1242	19.0427	19.0608
	الانحراف المعياري	3.1769	3.1277	3.1983	3.2744	3.1746

يتضح من الجدول رقم (18) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة ومجالاتها، وفق متغير العمر، ولمعرفة فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المواطنين نحو الانتخابات النيابية. تم استخدام تحليل التباين الأحادي والجدول رقم (19) يبين ذلك، ويشير الجدول إلى درجة من الاتساق في النتائج رغم تباين متغيرات موضوع الدراسة.

جدول رقم (19): تحليل التباين الأحادي وفق متغير العمر

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	دلالتها الإحصائية
الأداة كاملة	بين المجموعات	178	3	59.33	0.278	0.841
	داخل المجموعات	1090087	5624	193.83		
	المجموع	1090265	5627	193.76		
إدارة العملية الانتخابية(إجراءات الانتخابات)	بين المجموعات	18	3	6.00	0.215	0.886
	داخل المجموعات	141805	5624	25.21		
	المجموع	141822.904	5627	25.20		
علاقة الديمقراطية بالانتخابات وأداء المجلس	بين المجموعات	24.881	3	8.29	0.258	0.856
	داخل المجموعات	164826.896	5624	29.31		
	المجموع	164851.777	5627	29.30		
موضوعات خاصة بالانتخابات (المشاركة السياسية)	بين المجموعات	12.08	3	4.03	0.275	0.843
	داخل المجموعات	74988.835	5624	13.33		
	المجموع	75000.914	5627	13.33		
النظام الانتخابي	بين المجموعات	12.455	3	4.15	0.412	0.745
	داخل المجموعات	51658.562	5624	9.19		
	المجموع	51671.017	5627	9.18		

يتضح من الجدول رقم (19) بأنه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المواطنين نحو الانتخابات النيابية، تعزى إلى الاختلاف في متغير العمر على أداة الدراسة ككل، وعلى مجالات أداة الدراسة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى الثقافة السياسية السائدة من خلال التنشئة الاجتماعية والسياسية المتقاربة للمواطنين على اختلاف أعمارهم.

ت. **النتائج المتعلقة بمتغير مكان الاقامة**، حيث تم استخدام تحليل التباين الأحادي وفق استجابات عينة الدراسة، وقد كانت كما يلي:

جدول رقم (20): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير مكان الإقامة

المجالات	المتغير	مدينة	قرية	بادية	مخيم	المجموع
الأداة كاملة	المتوسط الحسابي	136.390	136.200	134.930	136.780	136.180
	الانحراف المعياري	14.600	14.700	14.200	14.580	14.580
إدارة العملية الانتخابية(إجراءات الانتخابات)	المتوسط الحسابي	41.040	41.070	40.410	41.130	40.980
	الانحراف المعياري	5.230	5.390	5.100	5.150	5.260
علاقة الديمقراطية بالانتخابات وأداء المجلس	المتوسط الحسابي	48.120	48.060	47.810	48.340	48.080
	الانحراف المعياري	5.680	5.710	5.610	5.610	5.670
موضوعات خاصة بالانتخابات (المشاركة السياسية)	المتوسط الحسابي	28.120	28.030	27.730	28.270	28.060
	الانحراف المعياري	3.850	3.840	3.730	3.740	3.820
النظام الانتخابي	المتوسط الحسابي	19.110	19.030	18.980	19.030	19.060
	الانحراف المعياري	3.190	3.130	3.140	3.300	3.170

يتضح من الجدول رقم (20) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة ومجالاتها، وفق متغير مكان الإقامة، ولمعرفة فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المواطنين نحو الانتخابات النيابية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي والجدول رقم (21) يبين ذلك.

جدول رقم (21): تحليل التباين الأحادي وفق متغير مكان الإقامة

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	دلالتها الإحصائية
الأداة كاملة	بين المجموعات	1338	3	446.00	2.099	0.098
	داخل المجموعات	1088926	5524	197.13		
	المجموع	1090265	5627	193.76		
إدارة العملية الانتخابية (إجراءات الانتخابات)	بين المجموعات	253	3	84.33	2.057	0.087
	داخل المجموعات	141570	5524	25.63		
	المجموع	141823	5627	25.20		

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	دلالتها الإحصائية
علاقة الديمقراطية بالانتخابات واداء المجلس	بين المجموعات	87	3	29.00	0.903	0.439
	داخل المجموعات	164765	5524	29.83		
	المجموع	164852	5627	29.30		
موضوعات خاصة بالانتخابات (المشاركة السياسية)	بين المجموعات	107	3	35.67	2.448	0.062
	داخل المجموعات	74894	5524	13.56		
	المجموع	75001	5627	13.33		
النظام الانتخابي	بين المجموعات	12	3	4.00	0.386	0.763
	داخل المجموعات	51659	5524	9.35		
	المجموع	51671	5627	9.18		

يتضح من الجدول رقم (21) بأنه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المواطنين نحو الانتخابات النيابية، تعزى إلى الاختلاف في متغير مكان الإقامة على أداة الدراسة ككل، ويعزى ذلك إلى النمط الاجتماعي المتجانس بين أبناء المجتمع الأردني الواحد من خلال الروابط التقليدية التي تربط أبناء المجتمع مع بعضهم ببعض.

ث. **النتائج المتعلقة بمتغير المستوى التعليمي**، حيث تم استخدام تحليل التباين الأحادي، وقد كانت كما يلي.

جدول رقم (22): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي

المجالات	المتغير	أمي	أساسي	ثانوي	جامعي	دراسات عليا	المجموع
الأداة كاملة	المتوسط الحسابي	136.27	136.17	136.13	136.23	136.19	136.18
	الانحراف المعياري	13.97	14.19	14.58	15.05	14.29	14.58
إدارة العملية الانتخابية (إجراءات الانتخابات)	المتوسط الحسابي	41.04	40.80	40.96	41.08	40.94	40.98
	الانحراف المعياري	4.89	5.16	5.36	5.29	5.17	5.26
علاقة الديمقراطية بالانتخابات وأداء المجلس	المتوسط الحسابي	48.26	48.08	48.04	48.11	48.04	48.08
	الانحراف المعياري	5.76	5.55	5.59	5.87	5.58	5.67
موضوعات خاصة بالانتخابات (المشاركة السياسية)	المتوسط الحسابي	27.94	28.21	28.07	27.97	28.17	28.06
	الانحراف المعياري	3.66	3.83	3.79	3.91	3.88	3.82

المجالات	المتغير	أمي	أساسي	ثانوي	جامعي	دراسات عليا	المجموع
النظام الانتخابي	المتوسط الحسابي	19.03	19.07	19.06	19.07	19.04	19.06
	الانحراف المعياري	3.22	3.10	3.12	3.29	3.18	3.17

يتضح من الجدول رقم (22) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة ومجالاتها، وفق متغير المستوى التعليمي، ولمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المواطنين نحو الانتخابات النيابية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي والجدول رقم (23) يبين ذلك.

جدول رقم (23): تحليل التباين الأحادي وفق متغير المستوى التعليمي

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	دلالتها الإحصائية
الأداة كاملة	بين المجموعات	13	4	3.25	0.02	1.00
	داخل المجموعات	1090252	5623	193.89		
	المجموع	1090265	5627	193.76		
إدارة العملية الانتخابية(إجراءات الانتخابات)	بين المجموعات	38	4	9.50	0.34	0.85
	داخل المجموعات	141785	5623	25.22		
	المجموع	141823	5627	25.20		
علاقة الديمقراطية بالانتخابات وأداء المجلس	بين المجموعات	19	4	4.75	0.15	0.96
	داخل المجموعات	164833	5623	29.31		
	المجموع	164852	5627	29.30		
موضوعات خاصة بالانتخابات (المشاركة السياسية)	بين المجموعات	37	4	9.25	0.64	0.64
	داخل المجموعات	74964	5623	13.33		
	المجموع	75001	5627	13.33		
النظام الانتخابي	بين المجموعات	1	4	0.25	0.016	0.999
	داخل المجموعات	51670	5623	9.19		
	المجموع	51671	5627	9.18		

يتضح من الجدول رقم (23) بأنه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المواطنين نحو الانتخابات النيابية القادة، تعزى الى الاختلاف في متغير المستوى التعليمي على أداة الدراسة ككل، على مجالات أداة الدراسة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى التقارب الثقافي والتعليمي بين أبناء المجتمع الأردني.

الاستنتاجات:

تدل نتائج دراساتنا على صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة، وهي أن هناك علاقة طردية بين النظام الانتخابي ودرجة تعبير نتائج الانتخابات عن تطلعات المجتمع الأردني، وأن هناك علاقة بين درجة تنظيم العملية الانتخابية وحجم المشاركة فيها، وهو ما تدعمه النتائج التالية:

1- أشارت النتائج إلى أن اكثر دور للبرلمان كان التشريع يليه الرقابة، ولكن عند إدخال متغيرات خارجية، مثل القضية الفلسطينية، والتضامن العربي، والديمقراطية، والحريات العامة، لتقييم دور المجلس، تراجعت هذه المؤشرات إلى درجة اهتمام أقل.

2- أشارت النتائج إلى أن اكثر الأحزاب التي تعبر عن اتجاهات المواطنين هي الأحزاب الوطنية يليها الأحزاب الإسلامية فالأحزاب القومية، مع ضرورة التنبه على أن نسبة الحزبيين، أو من لهم توجهات حزبية في عينة الدراسة هي حوالي 6%، وهو ما يعكس ضعف تأثير الأحزاب في فعالية العملية الانتخابية. ويمكن تفسير هذه النتائج بمؤشر آخر وهو درجة الولاء العالية للقبيلة أو العشيرة، حيث أبدى أغلب المستجوبين تفضيلهم المرشح العشائري على الحزبي.

3- أشارت النتائج إلى أن مؤشر الرضا عن أداء المجلس في دورته الحالية كان ضعيفا إلى حد بعيد، حيث عبر حوالي 80% من العينة عن رضا دون المتوسط. ويتسق هذا مع تفضيل المستجوبين عدم تأييد مرشحيهم السابقين مرة أخرى في الانتخابات النيابية، مما يؤكد عدم رضاهم عن إنجاز هؤلاء المرشحين.

4- أشارت النتائج إلى أن الرضا عن النظام الانتخابي المعمول به حالياً (الصوت الواحد) حوالي 21% ، وفضلت الأغلبية الباقية نظام القائمة او الجمع بين نظام القائمة والصوت الواحد.

5- أشارت النتائج إلى أن الهيئة المستقلة ستلعب دورا بارزا وإيجابيا في تنظيم العملية الانتخابية، بالإضافة إلى كونها تعتبر جانب إيجابي لرصد وتقييم سير العملية الانتخابية.

6- أشارت النتائج إلى أن تأييد إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وبدون تأجيل مرتفعة جداً حيث شكلت ما نسبته 91.88%، وهو ما يدل على اهتمام المواطن بالوظيفة المهمة للمجلس، والرغبة في التجديد للنخبة النيابية.

7- إن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو الانتخابات النيابية لعام 2013 على الأداة ككل، وعلى مجال إدارة العملية الانتخابية (إجراءات الانتخابات) حيث كانت الفروق لصالح الذكور، ولعل ذلك عائد إلى أن الذكور هم الأكثر تعرضاً للمعوقات الإدارية.

8- ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المواطنين نحو الانتخابات النيابية لعام 2013 تعزى إلى الاختلاف في متغيرات (العمر، مكان الإقامة، المستوى التعليمي) على أداة الدراسة ككل، وعلى مجالات أداة الدراسة.

التوصيات:

1. التأكيد على أن القوانين الانتخابية لها أهمية حتمية مما يتطلب مشاركة واسعة من قبل جميع فئات الشعب في مناقشة وإقرار قانون انتخاب ديمقراطي وعصري.
2. ضرورة وجود هيئات غير حكومية ولجان أشراف ومراقبة مستقلة على الانتخابات، وتيسير العملية الانتخابية إداريا.
3. تفعيل وتطوير التعديلات الدستورية لعام 2011 لضمان الثقة العامة ونزاهة الانتخابات.
4. تفعيل دور الأشراف القضائي على العملية الانتخابية.
5. إيجاد آلية معينة في كيفية الإدلاء بالأصوات، كتمرير البطاقة إلكترونيا وإلغاء الاسم الذي قام بالتصويت.
6. تطوير أداء النظام السياسي من خلال اختيار الأكفأ والأكثر نزاهة، وعدم السماح بظهور القوى المتطرفة سياسيا، التي لا تقبل العمل الديمقراطي.
7. إيلاء اهتمام أكبر بقضية مشاركة وتمثيل المرأة في الحياة السياسية.
8. إغناء الثقافة السياسية، وتعميق الوعي والحس السياسي.
9. إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية، كتقسيم المملكة إلى دوائر بعدد المقاعد. أو أن يكون هناك صوتان، صوت للدائرة الانتخابية، وصوت لقائمة وطنية على مستوى المحافظة مبدئيا. على أن يدلي بالصوت الأول للدائرة الانتخابية، والصوت الثاني للقائمة.
10. الأخذ بمخرجات لجنة الحوار الوطني لعام 2012/2011 بتعديل قانون الانتخاب لنظام التمثيل النسبي على مستوى المحافظة، على أن تقسم المحافظات الكبرى إلى عدة دوائر.

Attitudes of Citizens in Jordanian Governorates towards the 2013 Parliamentary Elections "A Statistical Analysis Study"

Mohammad K. Al Shra'a, *Department of Political Science, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This study has been conducted to learn the attitudes of Jordanian citizens to the 2013 Parliamentary elections in an attempt to understand how the whole process of elections being run as well as to determine the relationship between democracy and elections and the performance of Parliament. It also aims at understanding the importance of the political participation in parliamentary elections process.. The Sample of the study which was selected randomly included participants from the twelve governorates of the kingdom in which (5628) questionnaires were distributed. A questionnaire which consisted of (45) paragraphs was designed to identify the citizen's trends and attitudes towards the upcoming elections. The founding of the study were as follows:

1. As for the indicator related to satisfaction with the current elections system (one vote) was about (21%) and the rest of the participants preferred the system of the list or a combination of the list system along with the one – vote system.
2. Most of the sample (81.82%) supported holding the election in its constitutional date without any delay.
3. The study did not reveal any statistics related differences in the in the attitudes of Jordanians citizens towards upcoming parliamentary elections due to the difference in age, place of residence or educational level on the study instrument in general or on the scopes of the study instrument. As a result neither the study instrument nor the scopes of the study instrument have been affected. And There were statistics related differences among the of Jordanians attitudes towards 2013 parliamentary election in particular on the overall performance and the way elections are run (procedures). Males had the upper hand in the differences revealed.

قدم البحث للنشر في 2013/6/2 وقبل في 2013/8/22

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

إبراهيم، جمال أحمد والقروم، ميساء عبدالسلام، **بانوراما الانتخابات النيابية**، عمان، ط1، 2009.

أبرنش، إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق، عمان،1999.

أبو رمان، حسين، **قراءة أولية في الانتخابات النيابية**، سلسلة دراسات قضايا المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد للدراسات، الجزء الخامس عشر، عمان،2003.

بركات، نظام وآخرون، **مبادئ علم السياسة**، دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1987.

البطاينة، رافع شفيق، **الإصلاح السياسي في الأردن (رؤية للتنمية السياسية)**، دار أمواج للنشر، عمان، ط1، 2009.

الجاسور، ناظم، **موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان،2004.

الحلبي، سمير عبدالرحيم، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، (ترجمة)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999.

خزاعلة، عبدالعزيز، "المشاركة السياسية بين الحزبية والقبلية في الأردن: دراسة تحليلية لرأي النخبة"، **أبحاث مركز الدراسات الأردنيّة، منشورات جامعة اليرموك**، 1996.

خير، هاني سليم، **التطور العملي للنظام الانتخابي في الأردن**، عمان،1989.

ربيع، حامد عبدالله، **أبحاث في النظرية السياسية**، مكتبة القاهرة، القاهرة،1971.

الزعبي، فتحية أحمد، **الانتخابات آلية الديمقراطية: الحالة الأردنية**، انتخابات 2003، مركز الدراسات البرلمانية (داميا)، عمان،2003.

الشرعة، محمد كنوش، اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني نحو التنمية السياسية، (دراسة إحصائية تحليلية)، **منشورات جامعة اليرموك، مركز الدراسات الأردنية**، اربد، الأردن،2005.

عبد الحي، وليد وآخرون، **النظام الانتخابي الأردني... تحليل وتقييم وتوصيات**، جامعة اليرموك، 1998.

العمري، أحمد، **معجم العلوم السياسية الميسر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985.

غالي، بطرس، عيسى، محمود خيري، **المدخل في علم السياسة**، مكتبة الانجلو-المصرية، القاهرة، ط7، 1989.

كشاكش، كريم، **نحو قانون انتخاب أردني ديمقراطي متطور**، المكتبة الوطنية، عمان، 1998.

الكفارنة، أحمد عارف، **التجربة الديمقراطية الأردنية**، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان ط1، 2009

الكيالي، عبدالوهاب وآخرون، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

مركز الأردن الجديد للدراسات. **الأنظمة الانتخابية المعاصرة**. عمان: دار سندباد للنشر،1997.

مؤلف جماعي، (**انتخابات 2007... نحو قانون انتخاب عصري**)، مركز القدس للدراسات السياسية، (وقائع ندوة)، عمان، 2005.

النمري، جميل، **الإصلاح السياسي والانتخابات (الدليل لقانون بديل)**، دار ورد الأردنية للنشر، عمان، ط1، 2010.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Alport, W. *"Attitudes" in Murchison*,Ed, A, hand book of Social Psychology, Worcester, 1935.

Katz, Daniel, "*The Functional Approach to the study of Attitudes*", Public Opinion Quartly, 24 (summer, 1960).

Martin, Merger, Elites and Masses: *An Introduction to Political Sociology: D*. Van No Stand Company New York, 1981.

Norman, Nie, Verba, Sidney, *Political Participation*. In Comparative Politics: Notes and Reading Roymarcrids and Bernard Browen. Homewood, Illinois, U.S.A. 1977.

Smith, M. Brewster, *"Political Attitudes"*, in Jeanne Knuston, Ed, hand book of Political Psychology, 1973.

بسم الله الرحمن الرحيم

يهدف الباحث من هذه الاستبانة إلى التعرّف على اتجاهات أبناء المجتمع الأردني في المحافظات المختلفة نحو الانتخابات النيابيّة لعام 2013، سواء من حيث المشاركة فيها أو من حيث بعض الاقتراحات المطروحة على الساحة حالياً. ونتمنى من الأخ/ الأخت المستجيب الإجابة بموضوعية وصدق، لغرض البحث العلمي، ويقدّر لكم الباحث حُسن تعاونكم مع جزيل الشكر.

الباحـث

د. محمـد كنوش الشـرعة

جامعة اليرموك

القسم الأول:

1. **الجنس:** □ ذكر □ أنثى
2. **العمر:** □ (18-24) سنة □ (25-34) □ (35-49) □50 سنة فما فوق
3. **الإقليـم:** □ الشـمال □ الوسـط □ الجنوب
4. **مكان الإقامة:** □ مدينة □ قريـة □ باديـة □ مخيـّم
5. **مستوى دخل الأسرة:** □ أقل من 100دينار □ (101-200) دينار □ (201-300) دينار □ (301-400) دينار □ (401-500) دينار □ 501 دينار فأكثر
6. **المستوى التعليمي:** □ أمـي □ ابتدائي □ إعدادي □ ثانوي □ جامعي □ دراسات عليا
7. **نـوع العمل:** □حكومي □قطاع خاص
8. **هل أنت عضو في حـزب سـياسي:** □ نعـم □ لا
9. **هل قمت بالتصويت في الانتخابات النيابية السابقة 2010:** □ نعـم □ لا

القسم الثاني: ضع إشارة (X) في المكان المناسب وأمام العبارة التي تختارها.

	العبـــــــــارة	مؤيد بشدة	مؤيد	محايد	معارض	معارض بشدة
1.	أرى أن الانتخابات ضروريّة لتدعيم الديمقراطية.					
2.	أرى ضرورة المشاركة في الانتخابات النيابية.					
3.	أحرص على معرفة المرشحين وأفكارهم وانتماءاتهم.					
4.	الدعاية الانتخابية ليست إلا شعارات لا تنفّذ على أرض الواقع.					
5.	اعتقد أن معظم الدعايات الانتخابية متشابهة من حيث الهدف أو المضمون.					
6.	استخدام وسائل الإعلام للدعاية الانتخابية يخدم أعضاء السلطة التنفيذية الراغبين في ترشيح أنفسهم للانتخابات النيابية.					
7.	الدعاية الانتخابية للمرشحين تثير اهتمامي.					
8.	أوافق على استخدام هوية الأحوال المدنية لعملية التصويت.					
9.	أرى ضرورة إدخال الرقم الوطني في عملية تسجيل الانتخاب.					
10.	الانتخابات السابقة (2010) كانت تتم في أطر من النزاهة والحرية.					
11.	الإجراءات الانتخابية (2010) في الانتخابات السابقة كانت سهلة.					
12.	توزيع مراكز الاقتراع في الانتخابات السابقة يتناسب مع التجمعات السكانية.					
13.	الأحزاب السياسية الأردنية الحالية تلبي طموحاتي الشخصية.					
14.	أفضل انتخاب مرشح ينتمي لحزب سياسي.					
15.	إن اندماج عدد من الأحزاب السياسية في إطار حزب واحد سيزيد من فاعلية هذه الأحزاب في المشاركة في الانتخابات.					
16.	أرى تشكيل قائمة نسوية من الاتحادات واللجان النسائية تخوض الانتخابات النيابية.					

	العبـــــــــارة	مؤيد بشدة	مؤيد	محايد	معارض	معارض بشدة
17.	لا يهمني إن كان من يمثّلني في البرلمان ذكراً أم أنثى.					
18.	أعتقد أن المرأة تتأثر برأي عائلتها عند انتخاب ممثلها في البرلمان.					
19.	أعتقد أنّ عدد مقاعد الدوائر الانتخابية يتناسب مع التوزيع السكاني.					
20.	أرى أن زيادة سن النائب من 30-40 سنة أمر ضروري.					
21.	أرى أنّ من الأفضل أن تكون المملكة دائرة انتخابية واحدة.					
22.	أرى ضرورة اشتراك الأردنيين المغتربين في الانتخابات.					
23.	أرى ضرورة مشاركة العسكريين في الانتخابات.					
24.	أرى ضرورة الفصل بين النيابة والوزارة.					
25.	أرى أن الانتخابات بشكل عام تعمل على تعميق العشائرية.					
26.	أرى أن مجلس النواب بشكل عام يقوم بدور فاعل على الساحة السياسية الأردنية					
27.	أرى أن جلسات مجلس النواب الحالي بشكل عام عالجت مشاكل المواطنين.					
28.	أنا راض عن أداء النواب الذين انتخبتهم في البرلمان الحالي.					
29.	أرى أن الكوتا النسائية مهمة لوصول المرأة إلى البرلمان.					
30.	أرى أن دور الحكومة في العملية الانتخابية يجب أن يكون محايداً.					
31.	أرى أن دور القضاء في العملية الانتخابية مسألة ضرورية لضمان الديمقراطية.					
32.	أرى أن النقابات تلعب دوراً بارزاً في اختيار المرشحين.					

	العبـــــــــارة	مؤيد بشدة	مؤيد	محايد	معارض	معارض بشدة
33.	تلعب البيئة الإقليمية والدولية دوراً في عملية إجراء الانتخابات.					
34.	تشكّل الانتخابات عنصراً مهماً من أركان حقوق الإنسان.					
35.	أعتقد أن اعتماد الهيئة المستقلة للمراقبين المحليين والدوليين للعملية الانتخابية يعد جانبًا ايجابيًا لرصد وتقييم سير العملية الانتخابية					
36.	اعتقد أن الانتخابات النيابية بعد تشكيل الهيئة المستقلة ستقوم على مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون					
37.	اعتقد أن القائمة العامة ستلعب دورا متميزا في اختيار المرشحين ذوي البرامج السياسية					

القسم الثالث: ضع دائرة حول رمز الإجابة التي تراها مناسبة من حيث قناعتك الشخصية:

1. **أرى أن دور البرلمان الرئيس هو:**

أ- التشـريـع. ب- الرقابـة.

جـ- الأمور الماليـة. د- تمثيـل المواطنين.

2. **الأحزاب التي تعبّر عن اتجاهاتي:**

أ- الأحزاب الإسـلامية. ب- الأحزاب القومية.

جـ- الأحزاب اليساريّة. د- لا شيء مما سبق.

هـ- الأحـزاب الوطنيـة.

3. **أستطيع تقييم أداء مجلس النواب السابق بالقول أنه:**

أ- مرتفع جدا. ب- مرتفع.

جـ- متوسط. د- ضعيف.

هـ- ضعيف جدا.

4. **أفضل النظام الانتخابي القائم على أســاس:**

أ- الصوت الواحد. ب- القائمة متعددة الاصوات. جـ- القائمة العامة. د. الجمع بينهما.

القسم الرابــع:

5. **رتّب العوامل التي تسهم في عملية اختيارك للمرشح حسب ما تـراه شخصيـاً:**

( ) قناعاتي الشخصيّة.

( ) موقف العائلة أو العشيرة.

( ) القدر ة المالية والدعائية للمرشح.

( ) الاقتناع بالبيان الانتخابي.

( ) عضويته في ذات الحزب الذي أنتمي إليه.

( ) الكفاءة والخبـرة للمرشّـح.

6. **رتّب العوامل التي يجب على مجلس النواب أن يركّز عليها في تعامله مع الحكومة في تنفيذها حسب ما تـراه شخصيـاً:**

( ) الأمـور الماليـة.

( ) الديمقراطية والحريات العامة.

( ) القضية الفلسطينية.

( ) التضامن العربي.

7. هل ستقوم بالتصويت لمرشحك السابق في الانتخابات النيابية المقبلة:

( ) نعم.

( ) لا.

( )غير متأكد.

8. هل تأييد إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وبدون تأجيل:

( ) أؤيد.

( )لا أؤيد